الحدث

ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجزرة في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، ما أدى إلى سقوط أكثر من 200 شهيد و400 جريح، في حصيلة أولية، وذلك خلال عملية نفذتها لاسترجاع أربعة من محتجزيها

مجزرة النصيرات

الاحتلال يدمي المخيم لاسترجاع 4 محتجزين

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجزرة جديدة في قطاع غزة، مع شنها هجوماً كبيراً، عبر الجو والمدفعية، مستهدفة مخيم النصيرات وسط القطاع، ما أدى إلى استشهاد أكثر من 200 فلسطيني بينهم نساء وأطفال وإصابة ما لا يقل عن 400 آخرين عجز مستشفى الأقصى بقدراته شبه المعدومة عن استيعابهم، وذلك بهدف استعادة أربعة محتجزين إسرائيليين أسرى في القطاع. وفيما حاولت حكومة بنيامين نتنياهو تصوير استعادة المحتجزين الأربعة على أنه انتصار، فإن حركة حماس أكدت أنه لا يزال بحوزتها العدد الأكبر من المحتجزين و«هي قادرة على زيادة غلّتها من الأسرى».

وشنت قوات الاحتلال، خلال نحو ساعتين، واحدة من أكبر الضربات التي نفذتها منذ بدء العدوان على القطاع، مدمية عبر الطيران والمدفعية، مخيم النصيرات وسط القطاع، بهدف سحب أربعة من محتجزيها هناك. وأعلن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، في بيان بعد ظهر أمس، أن الهجوم أدى إلى سقوط 210 شهداء وأكثر من 400 جريح، فيما أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس السبت، أن مستشفى شهداء الأقصى عاجز عن استقبال مزيد من الشهداء والجرحى جراء عدوان الاحتلال على النصيرات. وفيما لا تزال الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى هدنة متعثرة رغم المناقشات التي جرت هذا الأسبوع في الدوحة، تجاهل الرئيس الأميركي جو بايدن، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون في باريس أمس السبت، المجزرة في النصيرات مرحّباً بـ«عودة أربعة من الرهائن إلى إسرائيل»، مضيفاً: «سنواصل العمل من أجل عودة جميع الرهائن ووقف إطلاق النار في غزة». بموازاة ذلك، يزور وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن خلال أيام إسرائيل ومصر وقطر والأردن «للدفع باتجاه مقترح وقف إطلاق النار» الذي طرحه جو بايدن أخيراً، والذي تبنى بحسب ما ذكر الصحافي الإستقصائي الأميركي سيمور هيرش أن أعضاء فريق المفاوضات الأميركي برئاسة مدير وكالة الاستخبارات المركزية وليام بيرنز لم يكن لديهم أي علم بالخطة المعلنة من قبل الرئيس الأميركي، «بل سمعوا عنها من الحكومة القطرية» خلال وجودهم في الدوحة. وفيما قال المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر في بيان، أمس الأول، إنّ بلينكن «سيؤكّد أهمية قبول حماس المقترح المطروح على الطاولة، والذي يكاد يكون مطابقاً للمقترح الذي وافقت عليه الشهر الماضي»، تجاهل المواقف الإسرائيلية الرافضة له والتهرب من الالتزام بالموافقة على وقف دائم لإطلاق النار، فضلاً عن إغفال ما كشفته مسودة مشروع القرار المعدل الذي قدمته أميركا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي أظهر انقلاباً على تفسيرات بايدن لتصوّره المقترح وقف إطلاق النار، لا سيما في ما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من القطاع والسماح بعودة المدنيين إلى مناطقهم.

وقال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، في بيان، إنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي شنّ هجوماً وحشياً غير مسبوق على مخيم النصيرات وسط القطاع، ما أدى إلى سقوط 210 شهداء وأكثر من 400 جريح. وفي إشارة أوضح إلى سيارات الإسعاف والدفاع المدني لم تتمكن من الوصول إلى الجرحى وجثامين الشهداء بسبب كثافة القصف، لافتاً إلى أنّ الاحتلال استخدم في هجومه عشرات الطائرات الحربية وقذائف «كواد كابتر» والموحيات، بينما قامت الدبابات في الوقت ذاته بقصف منازل المواطنين الآمنين في «نية مبيتة للاحتلال الإسرائيلي بارتكاب مجازر همجية ضد المدنيين الآمنين في منازلهم وفي مراكز النزوح». وأكد أن الوضع الميداني في المحافظة الوسطى كارثي بسبب استمرار العدوان، مشيراً إلى أن جيش الاحتلال يمارس جريمة منظمة ضد المدنيين، والآمنين، والأطفال، والنساء في كل أرجاء المحافظة.

وذكرت وكالة الأناضول أن مدفعية الجيش الإسرائيلي وطيرانه استهدفا على مدى أكثر من ساعتين مناطق وسط وغربي وشرقي مخيم النصيرات. ونقلت الوكالة عن شهود عيان قولهم إن عدداً كبيراً من الشهداء والجرحى سقطوا في سوق مخيم النصيرات وسط قطاع غزة جراء القصف الإسرائيلي العنيف، مشيرة إلى أنّ العشرات من الجرحى وأشلاء عشرات الشهداء ملقاة على قارعة الطريق الرئيسي للسوق بعد القصف. وكانت الضربات الإسرائيلية تركزت في الأيام الأخيرة على وسط قطاع غزة، ولا سيما مخيم النصيرات، حيث استهدفت إحدى هذه الغارات الخميس الماضي مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) موقعة 40 شهيداً. كما أن طائرات الاحتلال نفذت بالتزامن غارات عنيفة ومكثفة على مناطق شرقي دير البلح ومخيمي البريج والمغازي، في الوقت الذي اندلعت فيه اشتباكات عنيفة بين فصائل المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية المتوغلة شمال غربي النصيرات وشرقي المخيم وفي مناطق شرقي مدينة دير البلح، بحسب مصادر محلية فلسطينية، ما أدى إلى سقوط مزيد من الشهداء.

وفي حين حاول قادة الاحتلال تصوير عملية استرداد أربعة محتجزين إسرائيليين من مخيم النصيرات على أنها إنجاز، أعلنت حركة حماس، في بيان، أن «ما أعلنه جيش الاحتلال النازي، من تخليص عدد من أسراه في غزة، بعد أكثر من ثمانية أشهر من عدوان استخدم فيه كل الوسائل العسكرية والأمنية والتكنولوجية، وارتكب خلاله كل الجرائم من مجازر وإبادة وحصار وتجويع، لن يغير من فشله الاستراتيجي في قطاع غزة، فمقاومتنا الباسلة ما زالت تحتفظ بالعدد الأكبر في حوزتها، وهي قادرة على زيادة غلّتها من الأسرى، كما فعلت في عملية الأسر البطولية الأخيرة التي نفّذتها في مخيم جباليا في نهاية الشهر الماضي». وأضافت: «تؤكّد ما كشفت عنه وسائل إعلام أميركية وعبرية، حول مشاركة أميركية في العملية الإجرامية بثت مجدداً، دور الإدارة الأميركية المتواطئ، ومشاركتها الكاملة في جرائم الحرب التي تُرتكب في قطاع غزة، وكذب مواقفها المعلنة حول الوضع الإنساني وحرصها على حياة المدنيين»، في إشارة إلى ما نقله موقع أكسيوس وشبكة سي أن أن الأميركيين عن أن خلية أميركية في إسرائيل دعمت جهود استعادة المحتجزين.

وفي السياق، أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في بيان، أن إسرائيل لا تستطيع فرض خياراتها على الحركة. وقال: «إذا كان الاحتلال يعتقد أنه يستطيع أن يفرض علينا خياراته بالقوة فهو واهم»، مؤكداً أن «الحركة لن توافق على أي اتفاق لا يحقق الأمن لشعبنا أولاً وقبل كل شيء». وتابع: «شعبنا لن يستسلم والمقاومة ستواصل الدفاع عن حقوقنا في وجه هذا العدو المجرم»، بدوره، قال القيادي في الحركة سامي أبو زهري لوكالة رويترز إن «استعادة أربعة من الأسرى بعد ثمانية أشهر كاملة من القتال هو علامة فشل لا إنجاز»، من جهته، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، استعادة أربعة محتجزين إسرائيليين لدى حركة حماس، في عملية نفذتها قوات خاصة في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة. وقال جيش الاحتلال في بيان حول العملية: «في عملية نهارية خاصة لقوة مشتركة من الجيش الإسرائيلي والشاباك والشرطة الإسرائيلية (اليمام)، تم إنقاذ أربعة رهائن إسرائيليين من موقعين منفصلين في قلب (مخيم) النصيرات». وأشار إلى أن الإسرائيليين الأربعة هم: «نوعا أرغاماني (25 عاماً)، والموسيقي منير جان (21 عاماً)، وأندريه كوزلوف (27 عاماً)، وشلومي زيف (40 عاماً)». وأضاف البيان أن الأربعة «في حالة صحية جيدة». وهذه العملية الأولى نوعها التي يستعيد فيها جيش الاحتلال أسرى إسرائيليين أحياء من قطاع غزة، بعد سلسلة عمليات فاشلة انتهى بعضها بمقتل الأسرى أو استعادة جثامين. وأعلن جيش الاحتلال، في بيان، مقتل ضابط في وحدة «اليمام» خلال عملية استرداد المحتجزين. وقال متحدث باسم جيش الاحتلال إن التخطيط للعملية، استغرق «أسابيع كثيرة». وأضاف: «أخرجنا العملية إلى حيز التنفيذ عندما توفرت معلومات استخبارية كافية لتنفيذها والمصادقة النهائية عليها». وتابع: «مئات المقاتلين شاركوا في العملية، وكان يمكن أن تكون نهايتها مختلفة». وتابع في حديث موجّه للمحتجزين الـ120 المتبقين في غزة: «المهمة لن تكتمل حتى تعودوا إلى الديار»، مشيراً في رده على سؤال صحافي: «لا علم لديّ باستهداف (قائد كتائب القسّام) محمد الضيف في العملية».

وفي أول تعليق له، حاول رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو توظيف العملية لصالحه، قائلاً لفريق إدارة العملية، في بيان عمّمه مكتبه: «أثبتّم هذه المرة أن إسرائيل لا تستسلم للإرهاب وأنها تعمل بجرأة لا تعرف الحدود من أجل استرجاع مخطوفينا إلى عائلاتهم. نحن ملتزمون بالقيام بهذا أيضاً لاحقاً. لن نتوقف حتى نكمل المهمة ونسترجع جميع مخطوفينا إلى ديارهم، الأحياء والقتلى على حد سواء». وجاء حديث نتنياهو بينما كان في غرفة العمليات الحربية التابعة لجيشه، حيث شكر كلاً من وزير الأمن يوآف غالانت ورئيس هيئة الأركان العامة هرتسي هليفي. وقال هليفي، في تعليق على منصة إكس: «أجرى جيش الدفاع الإسرائيلي والشاباك والقوات الخاصة عملية بطولية معقدة لإنقاذ الرهائن الأربعة الذين احتجزتهم حماس في غزة. سنواصل القتال حتى عودة 120 رهينة إلى الوطن». ولاحقاً، نشرت وسائل إعلام إسرائيلية مشاهد تظهر إسرائيلية ممن جرى استعادتهم في العملية، وهي نوعا أرغاماني التي سبق أن ظهرت في المكان «كما قامت قوات الفرقة 98 باستخدام نيران مكثّفة» لتأمين سحبهم.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إنّ نتنياهو وغالانت صادقا على العملية مساء الخميس الماضي، وراقب نتنياهو سيرها من غرفة الطوارئ التابعة لجهاز الشاباك، مشيرة إلى أن إلغاء جلسة المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية التي كانت مقررة الخميس، كان من أجل الاستعداد للعملية، في حين تم تفسير ذلك وقتها على أنه بسبب قضية الوزير بيني غانتس ونيته الاستقالة. من جانبها، أفادت هيئة البث الإسرائيلي (كان)، بأنّ العملية صودق عليها وتم إلغاؤها ثلاث مرات، بسبب ظروف عملياتية، كانت ستعرّض المحتجزين للخطر، مضيفة: «يوم أمس (الأول) الجمعة، تهيأت الظروف للعملية، وتمّت المخاطر على المحتجزين والقوات ولذلك تقرر تنفيذ العملية». زعيم المعارضة الإسرائيلية يئير لبيد علّق بدوره على العملية قائلاً: «القد انتفرناكم، وما زلنا ننتظر الجميع. كل التقدير لقوات الأمن. ضوء كبير وسط الظلام الدامس». لكن منتدى عائلات المحتجزين الإسرائيليين أصرّ على عقد صفقة مع حركة حماس، قائلاً، في بيان: «على حكومة إسرائيل أن تتذكر أنها مُلزمة بإعادة جميع الـ120 مختطفاً، والمضي في صفقة تنتياهو هذا الأسبوع»، في إشارة إلى مقترح الصفقة الإسرائيلي الذي تحدّث عنه بايدن قبل نحو أسبوع.

استمرار حرب الإبادة

اعتبر المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينة، في بيان امس السبت، ان «مسلسل المجازر الدموية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وآخرها ما جرى في مخيم النصيرات، والتي ادت الى استشهاد عشرات المواطنين وجرح المئات، هو استمرار لحرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني». واضاف: «تطالب الإدارة الاميركية بوقف الحرب التي ستدمر كل شيء، وتدفع بالامور نحو مرحلة خطيرة لن تحقق الامن او السلام لاحد».

دمار في مخيم النصيرات جراء الغارات الإسرائيلية أمس (إياد بابا/فرانس برس)

اكثر من 600 شهيد ومصاب في حصيلة غير نهائية للمجزرة

«حماس»: المقاومة قادرة على زيادة غلّتها من الأسرى

للحديث تتمة...

إشكالية التعافي المبكر في سورية

عيسى سميسم

لا تزال مفاعيل تصريح منسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سورية آدم عبد المولى لصحيفة الوطن الموالية للنظام السوري، نهاية مارس/ آذار الماضي، عن نية الأمم المتحدة إطلاق مشروع للتعافي المبكّر في سورية مدته خمس سنوات، تثير جدلاً واسعاً في أوساط المعارضة السورية، سواء على مستوى المعارضة السياسية، أو منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مناطق سيطرة المعارضة، خصوصاً أن عبد المولى قد أكد في تصريحه أن برنامج التعافي المبكّر سيتضمّن إنشاء صندوق يسمح للدول و«خاصة الخليجية منها» بتقديم المساعدات للنظام بغطاء أممي تجنباً للعقوبات المفروضة من الغرب على النظام.

وقد عزز هذا الأمر مخاوف المعارضة السياسية من أن يكون الهدف من هذا الصندوق الالتفاف على العقوبات المفروضة على النظام، وتعويمه سياسياً من خلال عباءة الدعم الإنساني، فيما رأى قسم من المعارضة أن النظام لا يهمّه كثيراً إنشاء مثل هذا الصندوق، بقدر ما يهمّه رفع العقوبات عنه، كونه يستفيد من رفعها مادياً وسياسياً أضعاف ما يحصّله من هذا الصندوق الذي سيكون مُجبراً بموجبه على القيام بمشاريع خدمية لا يهمّه إنجازها.

أما منظمات المجتمع المدني في مناطق المعارضة، فأبدت مخاوفها من أن يستغل النظام هذا المشروع، ويفرض «باعتباره الممثل القانوني للدولة السورية في الأمم المتحدة» على المنظمات التي ستتلقى دعماً من الصندوق أن تكون مرخصة في مناطقه» ووفق قوانينه، وأن يتحكم بتوزيع الدعم المقدم حسب مصالحه وليس حسب احتياجات المتضررين.

ولا تكمن إشكالية التعافي المبكر فقط في المخاوف آنفة الذكر، بل تتعدّاها إلى إشكاليات أكثر تعقيداً، في مقدمتها أن التعافي المبكر أصلاً لا يمول في مناطق النزاع، وإنما هو تمويل لمجتمعات مستقرّة وتشهد كوارث طبيعية، لمساعدتها على التعافي، وبالتالي، يحتاج البرنامج إلى مقاربة تتوافق مع الوضع السوري.

الإشكالية الثانية أن المعارضة لا تمتلك ترف قبول مشروع التعافي المبكر أو رفضه في حال أقرّ، وبالتالي، عليها تقديم مقاربة للتعافي المبكر تحقق من خلالها مصالحها قدر الإمكان وتمنع استغلال النظام. فيما الإشكالية الثالثة هي أن على هذا المشروع، في حال أقرّ، مراعاة محصلة مصالح الدول المتدخلة في الشأن السوري، وبالتالي، يجب ألا تغفل أية مقاربة لهذا المشروع تلك المصالح.

متابعة

غانتس يرجئ بيان استقالته

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أرجأ الوزير الإسرائيلي بني غانتس بيانه الذي كان مرتقباً مساء أمس السبت، والذي كان من المتوقع أن يعلن فيه انسحابه من حكومة الحرب برئاسة بنيامين نتنياهو، وذلك بعد إعلان جيش الاحتلال الإسرائيلي استرداد أربعة محتجزين إسرائيليين في قطاع غزة، مرتكباً مجزرة راح ضحيتها نحو 100 فلسطيني في مخيم النصيرات، فيما كشفت تسريبات إسرائيلية أمس أن رئيس حكومة الاحتلال ووزير الدفاع يوآف غالانت لم يبلغا غانتس بالعملية.

وكان غانتس يتجه لإعلان خروج حزبه المعسكر الرسمي من حكومة نتنياهو، مساء أمس، وذلك مع انتهاء مهلة أعطاه إياها لتحديد استراتيجية واضحة للحرب وما بعدها. وكان غانتس قد هدّد بإعلان الاستقالة من حكومة الطوارئ الإسرائيلية التي تشكّلت في 11 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي (أعلنت الحرب في السابع من أكتوبر)، بناء على التاريخ الذي كان حدّده لنتنياهو في 18 مايو/ أيار الماضي، في حال عدم وضع رئيس الحكومة الإسرائيلية خطة حتى الثامن من يونيو/ حزيران الحالي، تتضمّن ستة أهداف رئيسية، أولها إعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، والقضاء على حركة حماس ونزع سلاح القطاع، وفرض سيطرة إسرائيلية وتحديد بديل سلطوي في غزة، بالإضافة إلى إعادة سكان الشمال إلى منازلهم حتى الأول من سبتمبر/ أيلول المقبل، والذين هربوا منها مع بداية الحرب الحالية مع حزب الله اللبناني، فضلاً عن التقدم في التطبيع مع السعودية، وكذلك في خطة تجنيد «الحريديم» المتزمتين دينياً. ويتهم المحيطون بغانتس نتنياهو بأنه لم يحاول حتى منع تفكيك حكومة الطوارئ. ولن يشكل رحيل حزب غانتس تهديداً فورياً للائتلاف الذي يقوده نتنياهو ويسيطر على 64 مقعداً من 120 مقعداً في الكنيست.

ونقلت «رويترز» عن متحدثين باسم غانتس قولهم إن تلاوة البيان الذي كان من المقرر أن يدلي به وكان متوقعاً أن يعلن فيه استقالته من الحكومة ستتأجل، من دون أن يحددوا موعداً جديداً لإلقائه.

وتحدث الصحافي في موقعي أكسيوس الأميركي وواله الإسرائيلي بارك رافيد، أمس السبت، عن أن غانتس استشار

لم يحدد متحدثون باسم غانتس موعداً جديداً لتلاوة البيان

الإدارة الأميركية إزاء قراره الانسحاب من الحكومة. ونقل رافيد عن مصادر في إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قولهم إنّ المسؤولين الأميركيين أوضحوا لغانتس أنهم لا ينوون التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لإسرائيل. واستدرك رافيد في منشور على منصة إكس أن المسؤولين الأميركيين لفتوا انظار غانتس إلى أنّ المفاوضات الهادفة إلى التوصل لصفقة تبادل أسرى مع حركة حماس «وصلت إلى مرحلة حساسة للغاية». وكان «والاه» قد نقل عن مصادر في قائمة همحانيه همملختي (المعسكر الرسمي) في الكنيست تأكيدها أنه لا يوجد تغيير في قرار الانسحاب من الحكومة، «إلا في حال حدث تطور جدي في ما يتعلّق بالاتصالات الهادفة إلى التوصل لصفقة تبادل». ونقل الموقع عن المصادر قولها إنّ غانتس كان يخطط لإعلان الانسحاب من الحكومة، الأسبوع الماضي، لكنه أثر منح فرصة لملاحظة تأثيرات الخطاب الذي ألقاه بايدن، قبل نحو أسبوع، على مصير صفقة التبادل.

وفي السياق، أظهر استطلاع للرأي العام نشر نتائجه «والاه»، مساء أمس الأول الجمعة، أنه في حال أجريت انتخابات للكنيست حالياً، فإنّ تجمّع الأحزاب الذي يدعم نتنياهو سيحصل على 51 مقعداً فقط (من أصل 120)، بدل 64 يحوز عليها حالياً، في حين ستحصل الأحزاب المعارضة على 64 مقعداً، وهذا الرقم لا يشمل خمسة مقاعد ستحصل عليها القائمة العربية المشتركة. وفي استطلاع آخر بثت نتائجه قناة 12، مساء أمس الأول الجمعة، فإنّ 62% من الإسرائيليين قالوا إنهم لن يصوّتوا لأحزاب تدعم استمرار نتنياهو في الحكم، في حين رأى 56% أنّ على الحكومة الموافقة على صفقة لتبادل أسرى، ونفس النسبة رأت أنّ الاعتبارات السياسية الشخصية تحرّك موقف نتنياهو من الصفقة.

وفي سياق متصل، أشار موقع صحيفة معاريف إلى أن حركة شاس، الشريك الأكبر لنتنياهو في الائتلاف الحاكم، تلمّح إلى توجهها إلى فكّ الشراكة معه. وفي تحليل نشره الموقع، أمس السبت، لفتت المعلّقة السياسية آنا بريسكي إلى أنّ البيان الذي أصدره زعيم «شاس» الحاخام اريه درعي، عضو مجلس الحرب أخيراً، والذي ابّد فيه التوصّل لصفقة تبادل أسرى مع حركة حماس يدلّل على توجه الحركة. وأضافت بريسكي أنّ درعي لا ينوي مواصلة الشراكة السياسية مع نتنياهو، وهذا ما أثار حفيظة الأخير وقادَ حزب الليكود ضده بشكل أفضى إلى شنّهم حملة عليه. وبحسب بريسكي، فإنّ درعي محبط من مراوحة الجيش الإسرائيلي مكانه في قطاع غزة، ومن التصعيد في الشمال (الجبهة اللبنانية)، فضلاً عن ازدياد عدم تهاوي مكانة إسرائيل الدولية، إلى جانب أنه لم يعد هناك طائل من عضويته في مجلس الحرب، بسبب حرص نتنياهو على عقده في أوقات متباعدة، وعدم اتخاذ هذا المجلس قرارات مصيرية. وأبرزت بريسكي أنّ الإحباط من نتائج السياسات والقرارات التي يتخذها نتنياهو ليس مقصوراً على درعي، حيث أقتبست عن قيادي بارز في الائتلاف الحاكم قوله في جلسة مغلقة: «للمرة الأولى في حياتي أشعر بقلق على مصير دولة إسرائيل، أعدائنا معنيون باستنزافنا والدفع بنا نحو حرب لانهائية، وعندما يستنبد بنا الإرهاق والضعف ينقضون للقضاء علينا».

رصد

شهيد في طولكرم... وتسريع تسليح المستوطنين

رام الله ـ **العربي الجديد**

استشهد فلسطيني برصاص الاحتلال الإسرائيلي في طولكرم، أمس السبت، فيما واصلت قوات الجيش الإسرائيلي اقتحاماتها في مناطق الضفة الغربية المحتلة. وشيع فلسطينيون، ظهر أمس، جثمان مؤمن عمر أبو عسل (22 عاماً) بمسقط رأسه في بلدة عنبتا بعد ساعات من استشهاده برصاص الاحتلال خلال مواجهات اندلعت في البلدة، التي اقتحمها الجيش الإسرائيلي ودهم منازل عدة فيها واعتقل ثلاثة شبان، صباح أمس. وبذلك ارتفع عدد الفلسطينيين الذين قتلهم الاحتلال في الضفة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مستهدفاً خصوصاً مخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق بالرصاص والمسيّرات والطائرات الحربية والصواريخ أرض-أرض، إلى 532 شهيداً، إضافة إلى نحو 5200 إصابة، وفق معطيات وزارة الصحة الفلسطينية.

وفي الأثناء اقتحم الاحتلال ظهر أمس مدينة نابلس، حيث ذكرت مصادر محلية أن قوة خاصة اقتحمت المدينة وحاصرت أحد المنازل، فيما تبع ذلك اقتحام تعزيزات أخرى وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) عن عدد من آليات الاحتلال اقتحمت نابلس، وحاصرت إحدى البنايات في منطقة خالة العامود، قرب شارع الحرش، وفتشتها من دون أن يبلغ عن اعتقالات. وأضافت أن تلك القوات استولت على تسجيلات كاميرات مراقبة، من أحد المحال التجارية في المدينة. وفي مدينة أريحا، ذكرت «وفا» أن 11 مواطناً أصيبوا بجروح وكسور وكدمات، صباح أمس، خلال اقتحام قوات الاحتلال مخيم عقبة جبر، مضيفة أن قوات مدججة من جيش الاحتلال نفذت حملة دهم وتفتيش لعدد من المنازل في المخيم، وتلك بالمواطنين، وسط إطلاق الرصاص الحي وقنابل الصوت لترهيب السكان، وتخريب المنازل، وتكسير مركبات. واعتقلت قوات الاحتلال، أمس، الشاب أحمد مصطفى محمود سنيجق من بلدة رامين شرق طولكرم، بعد مداهمة منزله وتفتيشه، فيما نقلت «وفا» عن مصدر أمني قوله إن الاحتلال اقتحم قرية مراح رباح جنوب بيت لحم، وفتّش عدداً من المنازل. كذلك شملت الاقتحامات، فجر أمس، بلدتي سيلة الظهر وقفوعة في محافظة جنين. وذكرت مصادر محلية لـ«وفا» أن قوات الاحتلال اقتحمت سيلة الظهر بعدة اليات من جهة مستوطنة حومش المخلاة، كما نشرت فرق راجلة في عدة مواقع بالبلدة، ودهم جنود إسرائيليون عدداً من المنازل. وأشارت المصادر إلى أن الاحتلال اقتحم فقوعة، وسيّر عدة اليات في شوارع واحياء البلدة، كما اقتحمت قواته بلدة الشيوخ شمال الخليل، وتمركزت في منطقة القحوانة. في غضون ذلك أجبرت سلطات الاحتلال، أمس، المقدسي عطا شقيرات على هدم بنايته السكنية، في بلدة جبل المكبر، جنوب القدس المحتلة، لتجنب دفع مبالغ مالية باهظة لبلدية الاحتلال في القدس، رغم محاولاته ترخيصها خلال السنوات الماضية. وكانت البناية مكونة من ستة طوابق، ويقطن فيها 50 مواطناً شرّدهم الاحتلال وفق «وفا». وفي السياق أخطر الاحتلال، أمس، بإخلاء أكثر من 20 دونماً من أراضي المواطنين المستصلحة والمزروعة بالأشجار، شرق بلدة بيتا جنوب الخليل.

وفي مداولة ذلك أخرق مستوطنون، أمس، مساحات واسعة من أراضي بلدة ترقوميا، غرب الخليل. وقال الناشط في لجان مقاومة الجدار والاستيطان سليمان الجعافرة لـ«وفا» إن مستوطنين أحرقوا غرفة زراعية للمواطن أبو ياسر حمدان شرق منطقة الطيبة القريبة من المحاجر، وامتدت النيران إلى مساحات واسعة من أراضي المواطنين المزروعة بأشجار الزيتون والكرمة. من جهة أخرى ذكر المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، في تقريره الأسبوعي أمس، أن تسليح المستوطنين بضاعف مخاطر النشاطات الهدامة لمنظمات «الإرهاب اليهودي»، العاملة في المستوطنات. وأوضح التقرير أن تسليح المستوطنين لم يبدأ بعد السابع من أكتوبر الماضي، بل «كان ظاهرة رافقت البناء في المستعمرات منذ البدايات، ولكن على نحو ضيق نسبياً». وأوضح التقرير أن أوساط سياسية وإعلامية في إسرائيل تناقلت، الأسبوع الماضي، أن «جيش الاحتلال سوف يوزع مزيداً من الأسلحة الرشاشة على المستعمرين في الضفة الغربية، وفق معايير متفق عليها، وذلك من خلال الحاخامات والمجالس الإقليمية للمستعمرات، وأن التوزيع سيشمل المستعمرين من غير الذين تم تجنيدهم، في ما يسمى بفرق الطوارئ والفرق المتأهبة، التي أقامتها سلطات الاحتلال بعد السابع من أكتوبر الماضي».

وذكر أنه «حسب أرقام ما يسمى لجنة الأمن الوطني، فقد تقدّم 250 ألف إسرائيلي بطلب من أجل الحصول على رخص حمل السلاح بعد السابع من اكتوبر الماضي، في حين تزايد الإقبال على مراكز التدريب على استخدام السلاح، وحصل الآلاف من الإسرائيليين على سلاح لأول مرة». وكانت قد أصدرت سلطات الاحتلال في عام 2021 قرابة عشرة الاف رخصة سلاح جديدة، وفي عام 2022 اصدرت حوالي 13 ألف رخصة، ولكن خلال عام 2023، وبعد أن تولى إيتمار بن غفير وزارة الأمن القومي، أصدرت سلطات الاحتلال قرابة 38 ألف رخصة، وهذا قبل السابع من أكتوبر.

مستوطنون يتحريون على السلاح، قرب قرية سوسيا بالضفة، 2023 (Getty)

شرق غرب

الشرطة الدنماركية: لا دوافع سياسية وراء الاعتداء على فريدريكسن

قالت الشرطة الدنماركية، أمس السبت، إنها لا تعتقد أن الاعتداء على رئيسة الوزراء الدنماركية ميتي فريدريكسن (الصورة)، مساء أول من أمس الجمعة، الذي نفذه رجل يبلغ من العمر 39 عاماً كان «بدوافع سياسية»، فيما احتُجز المشتبه فيه حتى 20 يونيو/ حزيران الحالي. ولغت فريدريكسن ارتباطاتها التي كانت مقررة أمس، لمعاناتها من «التواء طفيف في العنق» بسبب الاعتداء.

(فرانس برس)

تركيا تمدد الحظر على مطار السليمانية

أعلن مدير مطار السليمانية الدولي في إقليم كردستان العراق، هندرين هيوا، في تصريحات أمس السبت، تبلغه رسمياً بتمديد تركيا تعليق الرحلات الجوية إلى المطار لستة أشهر أخرى حتى 7 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وأضاف أن المحاولات السياسية لإربيل وسلطة الطيران المدني العراقي «قد تكون مستمرة» للعدول عن القرار. وفرضت تركيا العام الماضي حظر ومدته مرتين، بعد هجوم بمسيّرة استهدفت قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) مظلوم عبدي داخل المطار ونجاته.

(العربي الجديد)

تبون يستدعي الهيئة الناخبة

وقّع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس السبت، مرسوم استدعاء الهيئة الناخبة للاستعداد للانتخابات الرئاسية المقررة في 7 سبتمبر/ أيلول المقبل.

وفق بيان للرئاسة الجزائرية. ويسمح المرسوم ببدء المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، لتسجيل الناخبين بين 12 و27 يونيو/ حزيران الحالي.

(العربي الجديد)

موسكو لن تقطع الحوار مع القوى النووية

قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في تصريحات أمس السبت، إن موسكو ستبقي خطوط الحوار مفتوحة مع القوى النووية، لكنها ستردّ بالشكل المناسب إذا نشرت الولايات المتحدة مزيداً من الأسلحة النووية الاستراتيجية. يأتي ذلك عقب إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أول من أمس الجمعة، أن بلاده قد تجري تعديلات على عقيدتها النووية، تبعه قول برلماني قادي، كبير مسؤولي الحد من الأسلحة في مجلس الأمن القومي الأميركي، إن بلاده قد تضطر إلى نشر مزيد من الأسلحة النووية الاستراتيجية في السنوات المقبلة لردع التهديدات المتزايدة من روسيا والصين وخصوم آخرين.

(رويترز)

ترشيح راهول غاندي قائداً للمعارضة

رشّح حزب المؤتمر في الهند، راهول غاندي، المنافس الرئيسي لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي المكلف تشكيل حكومة، أمس السبت، قائداً للمعارضة في البرلمان. وتشترط اللوائح البرلمانية أن ينتمي زعيم المعارضة إلى حزب يسيطر على ما لا يقل عن 10 بالمائة من مقاعد مجلس النواب المؤلف من 543 مقعداً، فيما حصل «المؤتمر» في الانتخابات التي انتهت الثلاثاء الماضي على 99 مقعداً.

(فرانس برس)

مقابلة اجراها **خالد سعد**

يؤكد عضو المكتب السياسي لحركة حماس في غزة وعضو فريق التفاوض غازي حمد، في مقابلة مع «العربي الجديد»، ثوابت الحركة في عملية التفاوض لوقف النار، مشيراً إلى ان تصور الاحتلال للتوصل لصفقة يختلف عن المبادرة الأخيرة للرئيس الاميركي جو بايدن

غازي حمد

تصور الاحتلال يختلف عن مبادرة بايدن

ليس لدينا موقف إسرائيلي واضح بقبول وقف دائم لإطلاق النار

هناك توافق بيننا وبين الوسطاء ولم نتعرض لضغوط

■ ما الموقف الرسمي لحركة حماس من مبادرة الرئيس الأميركي جو بايدن في ظل تضارب الأنباء بشأنها منذ الإعلان عنها، وكذلك منذ تقديم إسرائيل تصوراً جديداً للوسطاء؟

في البداية، يجب أن أشير إلى أن فترة المفاوضات، التي قطعناها حتى مايو/أيار الماضي، كان هدفنا الأساسي فيها دائماً الوصول إلى الجملة الأهم، وهي «وقف إطلاق النار الدائم» بمعنى نهاية الحرب. وكان الجانب الإسرائيلي يقاتل من أجل أن يجعل لنفسه ثغرة ومساحة ينفذ من خلالها ليستمر بالعمليات العسكرية بعد توقيع الاتفاق. وهذا أخذ منا وقتاً طويلاً جداً، سواء في ما يتعلق بوقف إطلاق النار الدائم أو موضوع الانسحاب، فكان دائماً يتملص ويأتي ببعض الصيغ الفضفاضة والغامضة، لكننا تمسكنا بموقف واضح وحاسم مرتبط بالوقف الكامل لإطلاق النار، رغم محاولاتهم الدفع بمصطلحات مثل «الهدوء المستدام». وكانت كل جولات التفاوض تدور تقريباً حول هذا الموضوع. وعندما قدمت لنا ورقة من الوسطاء في مصر وقطر، وقيل لنا إنها مقبولة من كل الأطراف، وإن «حماس» إذا وافقت عليها فكل الأطراف ستلتزم، ووجدنا وقتها أنها تحقق وقف إطلاق النار الدائم والانسحاب الكامل من غزة، لذلك نحن في قيادة «حماس» اتخذنا قراراً ووافقنا عليها، وأعلن عنه في السادس من مايو الماضي، وبعد ذلك، لم نتسلم أي شيء آخر. وعندما خرج بايدن وتحدث عن مبادرة جديدة، كان موقفنا إيجابياً، وقلنا إننا سنتعامل إيجاباً مع المضامين التي تحدث بشأنها في ما يتعلق بوقف إطلاق النار والانسحاب والمساعدات في المقابل، كان موقف الجانب الإسرائيلي سلبياً جداً، وصدرت عدة تصريحات من مكتب نتنياهو بأنه يرفض هذه المبادرة، وأنه مستمر في الحرب، وأصبحت الكرة في الملعب الإسرائيلي. والأسبوع الماضي، جرى لقاء بين قيادة «حماس» والوسطاء في الدوحة، وفوجئنا بأن خطاب بايدن يُفسَّر بشكل مختلف، وجرى نقاش بشأن ما أعلن عنه من قبل «حماس»، وما ورد في خطاب بايدن، وما أعلنت عنه دولة الاحتلال، وكذلك الملاحظات التي تقدم بها الجانب الإسرائيلي رداً على ورقة الوسطاء. فما قدم لنا من تصور إسرائيلي لا ينص بشكل واضح وقاطع على وقف إطلاق النار، وبدا واضحاً أنه لا يوجد انسجام في الرؤية بين الأطراف كافة، أو أن خطاب بايدن فهم بشكل مختلف.

■ هل تقصد أن هناك تبايناً بين ما جاء في مبادرة بايدن والمقترح الإسرائيلي الجديد؟

حتى الآن ليس لدينا موقف إسرائيلي واضح وقاطع بأنه يقبل بوقف إطلاق النار الدائم، وهذا هو ما نطلبه من الوسطاء، ونقول لهم إذا كان هناك وقف إطلاق نار دائم وانسحاب كامل من قطاع غزة، فنحن جاهزون لاستئناف المفاوضات. (رئيس المكتب السياسي لحركة حماس) إسماعيل هنية أصدر بياناً مساء الأربعاء الماضي، أكد فيه الخطوط العريضة لأي اتفاق بالترتيب، وهي: الوقف الشامل لإطلاق النار، والانسحاب الكامل من قطاع غزة، ثم تبادل الأسرى. ومعنى ذلك أن إطلاق سراح الأسرى يجب أن يسبقه الوقف الدائم لإطلاق النار والانسحاب الكامل من غزة. وكذلك أعطوا رزمة كاملة وشاملة تتضمن الوقف الدائم لإطلاق النار والانسحاب الكامل من قطاع غزة وصفقة التبادل والإغاثة والإعمار، وهذه الرزمة لا يمكن إسقاط أي بند منها.

■ يبدو من الإجراءات الحالية أن بايدن يدفع بثقله من أجل إبرام اتفاق. ولذلك بعث مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي أي إيه) وليام بيرنز وكبير مستشاريه إلى المنطقة. هل في تقديرك تشير المعطيات الحالية إلى اتفاق قريب؟

الإسرائيليون، وتحديداً نتنياهو، لا يريدون للحرب أن تتوقف. فهو يعتقد أنه بعد ثمانية أشهر لم ينجز أي شيء، فلم يستعد الأسرى، ولم يقضِ على «حماس»، ولم يفرض واقعاً جديداً في قطاع غزة حتى الآن، رغم أن الأميركيين أعطوه الكثير من الفرص لإنهاء العمليات العسكرية، ولم يصل إلى شيء. الولايات المتحدة معنية بإنهاء الحرب، فالكثير من الحسابات والمصالح لديها، لأن المنطقة أصبحت مشتعلة في لبنان وفي سورية والعراق والبحر الأحمر، وهو ما ينعكس على الانتخابات الأميركية المقبلة، وفي المقابل، يجدون نوعاً من التعنت من نتنياهو لمنع التوصل إلى اتفاق، فنتنياهو يجر كل المجتمع الإسرائيلي في الحرب إلى ما لا نهاية.

■ تقول إن الإدارة الأميركية تريد إيقاف الحرب، فهل لمستم فعلاً هذه المرة صدق النوايا الأميركية؟ موقفنا واضح، وهو أن الأميركيين كانوا شركاء في الجريمة ودعموا إسرائيل بكل شيء، ويتحملون مسؤولية كاملة في القتل الجماعي والإبادة الجماعية. فهم دعموا إسرائيل بالأسلحة والذخيرة، وكذلك أعطوا غطاءً سياسياً. والآن الأميركيون عندما شعروا أن العالم تغير وانقلب ضد إسرائيل، وأنها أصبحت معزولة دولياً وأن مصالحهم تتعرض للخطر في الشرق الأوسط، هذا كله أثر على موقفهم، فبايدن تكلم بشكل واضح عن أن هذه الحرب لن تصل إلى شيء.

■ نتنياهو ومعسكر اليمين المتطرف يروجان أن الضغط العسكري على «حماس» هو وحده ما سيقود إلى إطلاق سراح الأسرى. فهل وارد أن تنتج إسرائيل في إطلاق سراح أسراها أحياء من غزة عبر الضغط العسكري؟

إسرائيل جربت معنا أشكال الضغط العسكري بكل أنواعه، واستخدمت أسلحة لم تستخدم في هذا القرن، ورغم ذلك، لم تفلح في تغيير موقف «حماس»، فنحن موقفنا ثابت، رغم أن هناك من طلب منا الاستسلام، وأن هناك من طلب منا الخروج من غزة وآخرين طلبوا أن نسلم الأسرى من دون ثمن، لكن في المقابل موقفنا واضح ولن نتزحزح عنه قيد أنملة، وهذا ليس موقفنا وحدنا، لكنه موقف الفصائل كافة. وأشدد على أنه لن يخرج أي أسير إسرائيلي، حياً أو ميتاً، من غزة إلا باتفاق. وهناك تجربة واقعاً جديداً في قطاع غزة. فمن يتحدث عن أن إسرائيل تريد فرض واقع جديد في غزة ونقول لهم إن «حماس» لن تخرج من المشهد، والذي سوف يخرج من المشهد هو الاحتلال. فإسرائيل قامت بمحاولات كثيرة لاختلاق أجسام بديلة من العائلات والجمعيات ورجال الأعمال وغيرهم، لكنها فشلت في كل شيء.

■ هل من الممكن أن تقبلوا اتفاقاً ولو جزئياً بين «حماس» والسلطة الفلسطينية لإدارة المعبر؟

موقفنا أن يكون هناك أولاً انسحاب إسرائيلي من المعبر ومدينة رفح، وبعد ذلك نحن وإخواننا في السلطة الفلسطينية نتفق فيما بيننا. لكن في ظل وجود احتلال، لن نسمح له بفرض واقع أو تغيير أي شيء في معبر رفح، سواء على مستوى الآليات أو طاقم التشغيل أو على مستوى السياسات التي يعمل بها المعبر.

■ هناك وجود لوفود فصائل فلسطينية في القاهرة للحديث عن ترتيبات اليوم التالي للحرب الفلسطيني المشغل المعبر هو «حماس»، فظهرت طروحات منها عودة بعثة الاتحاد الأوروبي، وكذلك حديث عن محاولات للإدارة الأميركية لتولي السلطة الفلسطينية مسؤولية إدارة المعبر فما هو موقفكم من تلك الطروحات؟

نحن لن نقبل أن تفرض إسرائيل علينا هناك كيان فلسطيني بالمعنى الحقيقي، ونحن تفاهمنا مع القوى الفلسطينية، والتقيناهم وأكدنا أنه يجب أن يكون أي تغيير في الأراضي الفلسطينية شأناً فلسطينياً. وتواصلنا مرات عدة مع الإخوة في «فتح»، وقلنا لهم تعالوا نتشاور ونتفق على إنشاء حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراط بالتوافق، لكن للأسف لم يكن هناك تجاوب من الرئيس (محمود عباس) أبو مازن، لكن مع الفصائل الأخرى، لدينا موقف عام بعدم السماح للأميركيين بأن يفرضوا واقعاً جديداً.

■ في الوقت الذي يتردد فيه أن نتنياهو يمثل عقبة في طريق الوصول إلى اتفاق لإنهاء الحرب، ألتم في «حماس» أيضاً تؤكدون أن أبو مازن يمثل عقبة في طريق التوصل إلى اتفاق أو مصالحة حقيقية داخلياً. فهل تعتقدون أن هناك ضرورة لتنحية أبو مازن من المشهد؟

أؤكد أننا في «حماس» حريصون على تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة تنظيم بشكل أوسع. هل تعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل جهداً كبيراً، وأبدينا مرونة كبيرة في لقاءات القاهرة والدوحة وبيروت والعلمين والجزائر، لكن أبو مازن كان هو العقبة الوحيدة أمام التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية. ونحن موقفنا في «حماس» وموقف باقي الفصائل الأخرى يصبان في اتجاه إنهاء الانقسام وإعادة ترتيب منظمة التحرير والبيت الفلسطيني، لكن العقبة الرئيسية شاناً تجهض وتفشل ذلك هي الرئيس أبو مازن. هو أكثر أقول إن أحد المطالب الأساسية التي يجب أن يتمخض عنها طوفان الأقصى، هو أن تكون هناك قيادة وطنية فلسطينية قوية وشجاعة تتحمل مسؤوليتها، لأنه للأسف الشديد، كنا نعاني خلال الفترة الماضية ضعف القيادة الفلسطينية وعدم قدرتها على التأثير في الأحداث وعدم قدرتها على أن تواجه الضغوط الأميركية والإسرائيلية. وبالمناسبة، نحن لم نكن أبداً ضد أن تكون منظمة التحرير هي العنوان، ولكن للأسف الشديد أبو مازن كان يريد أن يجرنا جميعاً إلى منظمة تحرير محكومة بقيود واشتراطات بعيدة عن التوافق الوطني العام، وهذا لا يمكن أن نقبله. ولذلك طرحنا عليه أن يكون هناك إصلاح للبرنامج السياسي ولهيكلية منظمة التحرير حتى تتسع لكل القوى الفلسطينية، لكن أبو مازن للأسف جعل بابها ضيقاً جداً لا يسمح لأحد بالانضمام إليها إلا بشروطه.

■ أين ترى موقع «حماس» في اليوم التالي لوقف العدوان؟

نقول للأميركيين والإسرائيليين وغيرهم: «حماس» ستبقى في المشهد السياسي ولن تخرج منه، وذلك «غصباً» عن الأميركيين وإسرائيل. «حماس» وقوى المقاومة صنعت التاريخ في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وغيرت معالم القضية الفلسطينية وحركت المجتمع الدولي، وكشفت صورة الاحتلال الحقيقية. فكل من راهن على خروج «حماس» وتسليم سلاحها، يراهن على وهم، وهذا كلام مرفوض قطعاً، لأننا أبناء الوطن والأرض والقضية، ومن يجب أن يخرج هو الاحتلال.

■ تقصد أنه ليس مطروحاً بالنسبة إليكم أن تسلم «حماس» سلاحها ضمن أي اتفاق متعلق باليوم التالي للحرب؟

لن نسلم ولو رصاصة فارغة. فما دام هناك احتلال، سنكون هناك مقاومة، وعندما ينتهي الاحتلال، قلنا إنه يمكن وقتها أن تكون هناك رؤية جديدة وتسوية جديدة.

■ دعني هنا أسترجع حديث عضو المكتب السياسي لـ«حماس» خليل الحية الذي أبدى استعداد الحركة للتخلي عن السلاح حال إقامة الدولة الفلسطينية فهل يمكن توضيح ذلك؟

عندما يكون هناك دولة فلسطينية وحل سياسي وينتهي الاحتلال، فنحن مستعدون للاندماج ضمن جيش وطني فلسطيني، لكن في ظل وجود الاحتلال، المقاومة موجودة ولن نسلم سلاحنا.

■ كيف تقيمون في «حماس» أدوار الوسطاء، في قطر ومصر خلال جولات التفاوض في الوقت الذي تثير فيه إسرائيل اللغط بشأنها؟

كان هناك دوماً تواصل وتوافق بيننا وبين الوسطاء، ولم نكن نتعرض لضغوط من جانبهم، وإسرائيل طوال الوقت كانت تحاول إيجاد حالة من التفسخ، ونشر الأكاذيب والأخبار المضللة لخلق أزمات بين الحركة والوسطاء، كما أشاعت عن طرد «حماس» من قطر وإشاعات أخباراً عن تغيير النصوص من قبل الجانب المصري، لكن أعتقد أن الثقة والتفاهم بيننا وبين الوسطاء هي اللغة السائدة طوال الفترة السابقة.

حمد: موضوع اليوم التالي يجب ان يكون شأنا فلسطينيا (لقطة فيديو)

رفض الحلول الترقيعية

ردا على سؤال حول إمكانية قبول الحركة بوجود قوات عربية او دولية، ولو موقتا، في قطاع غزة، لحين ترتيب الاوضاع عقب انتهاء العدوان، قال القيادي في حركة حماس غازي حمد لـ«العربي الجديد» إن هذه حلول ترقيعية، ولن تخدم في شيء. واضاف: «اعتقد ان الحل الوحيد الذي يجب ان يطرح بعد 75 عاما من الاحتلال هو ان هذا الاحتلال يجب ان يزول، وان يعيش الفلسطينيون مثلهم مثل باقي شعوب العالم».

سيرة

■ ولد غازي حمد في عام 1964 في رفح بمخيم يبنا، إذ تعود اصول اسرته الى بلدة يبنا في قضاء الرملة بالضفة الغربية.

■ يشغل حاليا عضوية المكتب السياسي لحركة حماس في قطاع غزة، وسبق ان تولى عددا من المهام والمواقع، منها المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية العاشرة التي تشكلت في مارس/ آذار 2006، وكان يترأسها اسماعيل هنية عقب فوز حركة حماس بأغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني، ووكيل وزارة الخارجية، وكذلك وكيل وزارة التنمية الاجتماعية.

■ كان من بين المهام والمواقع التي شغلها حمد سابقا رئاسة سلطة المعابر في قطاع غزة.

■ قضى غازي حمد خمس سنوات في سجون الاحتلال، بعد ان اعتقلته السلطات الاسرائيلية بين 1987 و1992.

إعادة ترتيب الوضع الفلسطيني

في رده على سؤال لـ«العربي الجديد» حول تقديره ما إذا كان اليوم التالي للحرب سيكون في غزة فقط أم سيشمل الضفة، قال غازي حمد انه من الافضل «ان تكون هناك إعادة ترتيب للوضع الفلسطيني كله بما يشمل الضفة وغزة والقدس، لكن اذا تعثرت الامور، يمكن ان تكون هناك حلول جزئية، وان كنا نصرّ دائما على الحل الشامل والازمة الشاملة على اعتبار الاولوية، لكننا منفتحون على الخيارات كلها التي تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني».

تقرير

حزب الله يستهدف المواقع الإسرائيلية... وحرائق جنوبي لبنان

بيروت ـ **العربي الجديد**

استمر التصعيد على الحدود اللبنانية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، أمس السبت، مع شنّ حزب الله العديد من الهجمات على عدد من مواقع قوات الاحتلال الإسرائيلي الذي واصل إشعال المناطق الحدودية بالقنابل الفوسفورية. وأعلن حزب الله، في سلسلة بيانات، أمس السبت، أنه استهدف مواقع الصناعة في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة بالأسلحة المناسبة، وتكنة زرعيت بقذائف المدفعية. وأعلن عن شنه هجوماً جوياً بمسيّرة انقضاضية، أمس السبت، على مربض المدفعية المستحدث في منطقة سنتير في الجولان السوري المحتل، مشيراً إلى أن المسيّرة «استهدفت أماكن توضع واستقرار طقم الاحتلال وجنوده وأصابت هدفها بدقة». كما أعلن الحزب أنه «بعد رصد الراهب، وعند تحرك مجموعة من جنوده داخل الموقع استهدفها عناصر المقاومة بقذائف المدفعية». وذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام أن «المدفعية الإسرائيلية قصفت بالقذائف الفوسفورية الحارقة أطراف بلدة علما الشعب، حيث خلف القصف حرائق بالأحراج التي امتدت إلى محيط بعض المنازل. وقد أتت النيران على مساحات واسعة من أشجار الزيتون». وأشارت إلى أن العدو الإسرائيلي استهدف بالقصف المدفعي أطراف بلدة بيت ليف. وتحدثت الوكالة الوطنية للإعلام عن اندلاع حريق كبير على تخوم موقعي الجيش اللبناني والكتيبة النيبالية في قوات اليونيفيل على أطراف بلدة ميس الجبل، مشيرة إلى انفجار عدد من الألغام بسبب امتداد الحريق. ودعت أن بلدة حولا ووادي الدلافة تعرضتا لقصف مدفعي عنيف.

في هذه الأثناء، رأى رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، خلال احتفال تكريمي أقامه الحزب لأحد شهدائه في الغازية أمس السبت، أن «العدو يدور حول نفسه في مأزق الفشل الذي لا يستطيع أن يُغادره، ولن يستطيع، حتى لو طال الوقت أن يُحقق أي هدف من أهدافه التي طرحها». وتابع: «النصر العزيز والكبير قاب قوسين أو أدنى، هذا النصر يتمثل في أننا أفشلنا مخططات العدو واحبطناه ومنعناه من أن يُنفذ أهدافه العدوانية التي رفعها في بداية الحرب التي شنّها على غزة وقطعنا الطريق أمام عربدته في لبنان». ولفت إلى أن «كل ما تتحدث به وسائل الإعلام والذين يبثون الأطروحات والمشاريع والخطط وما جاء به الوسطاء لا أساس له». وأشار إلى أنه «بدل أن يفكر العدو بأن يكون له حزام أمني في أرضنا فإذا به يُنشئ حزاماً داخل فلسطين المحتلة لأنه غير قادر على حماية المستوطنين».

> محمد رعد: الاحتلال غير قادر على حماية المستوطنين

تواصل دول أوروبية، إلى جانب الولايات المتحدة، حملة التضييق والقمع تجاه ناشطين وطلاب مؤيدين لفلسطين، والذين يواصلون تحركهم رفضاً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فيما شهدت العاصمة البريطانية لندن أمس تظاهرة حاشدة تنديداً بحرب الإبادة الجماعية في غزة وبموقف الحكومة البريطانية. وجاءت تظاهرة أمس في سياق الانتخابات البرلمانية البريطانية المقررة الشهر المقبل، إذ يدعو المنظمون إلى عدم التصويت للمرشحين الذين لم يتبنّوا موقفاً يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة، مطالبين في المقابل بدعم المرشحين الداعمين للقضية الفلسطينية.

وبينما أوقفت الشرطة السويدية، أول من أمس الجمعة، 20 شخصاً خلال اعتصام في غضون ذلك نظم طلاب في المعهد الملكي التكنولوجيا باستوكهولم، للمطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل، من المقرر أن تشهد العاصمة الأميركية واشنطن تظاهرة حاشدة قرب البيت الأبيض، وسط إجراءات أمنية للتعامل معها.

واستخدمت الشرطة السويدية، أول من أمس، الكلاب البوليسية خلال تدخلها لفض اعتصام حرم المعهد الملكي للتكنولوجيا، وأغلق نشطاء مدخل مبنى الطلاب في المعهد بمقاعد وطاولات، وهتف بعضهم: «فلسطين حرة»، وعلقوا الأعلام الفلسطينية على النوافذ، في حين تجمع خارج المبنى أشخاص يدعمون النشطاء، ومجموعة كبيرة من رجال إنفاذ القانون مع كلاب وشرطة الخيالة. وقال النشطاء على منصة إنستغرام، وفق «أسوشييتد برس»، إنهم احتلوا المبنى للضغط على المعهد لوقف التعاون مع الجامعات الإسرائيلية، فيما أخرجت الشرطة بعد ساعتين من الاعتصام في المبنى، نشطاء ملثمين من الطابق الثالث فيه، واعتقلت 20 شخصاً. ومن المرجح أن تتم محاكمة المعتقلين بتهمة التعدي على ممتلكات الغير وعصيان أوامر الشرطة، وفقاً للأخيرة.

في غضون ذلك نظم طلاب جامعة بروكسل للتكنولوجيا-ULB في بلجيكا، أول من أمس، وقفة احتجاجية للتنديد بالهجمات الإسرائيلية المستمرة على القطاع، فيما أقامت الشرطة حواجز في محيط الجامعة للحيلولة دون توجه الطلاب إلى السفارة الإسرائيلية. وشارك نحو 150 طالباً في الوقفة أمام مبنى الجامعة، وسط شعارات تنادي بالحرية لفلسطين وتصف إسرائيل بالإرهاب. وفي الأثناء خرجت تظاهرة تحت عنوان «أوقفوا الإبادة الجماعية في فلسطين» أمام السفارة الأميركية في العاصمة الإيطالية روما، أول من أمس، نظمتها تنسيقية التضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك للدعوة إلى وقف إطلاق النار والتنديد بتواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل.

وفي كندا سُجّل استخدام شرطة مكافحة الشغب، الغاز المسيل للدموع ورذاذ الفلفل لتفريق المتظاهرين المنددين بالحرب على القطاع، والذين تجمعوا، أول من أمس، في جامعة ماكغيل في مونتريال. أما في العاصمة اليابانية فقد تجمع متظاهرون أمام السفارة الإسرائيلية، أول من أمس، وسط وجود كبير للشرطة. ووفقاً لشبكة مناهضة تجارة الأسلحة (NAJAT)، تم إغلاق الشارع أمام السفارة حيث هتف المتظاهرون: «لا تقتلوا الأطفال»، «أوقفوا المجزرة»، «أوقفوا الإبادة الجماعية». ودعا المتظاهرون الحكومة اليابانية وشركات يابانية إلى التوقف عن شراء طائرات من دون طيار من إسرائيل، ومقاطعة معرض طوكيو الدولي للفضاء، حيث من المقرر تشارك فيه شركات أمن إسرائيلية. في موازاة ذلك يخطط ناشطون مؤيدون لفلسطين ومعارضون للدعم الأميركي لإسرائيل، لمحاصرة البيت الأبيض، ما أدى إلى اتخاذ إجراءات أمنية إضافية بين مع الشعب الفلسطيني، وذلك للدعوة إلى وقف إطلاق النار والتنديد بتواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل.

وفي كندا سُجّل استخدام شرطة مكافحة الشغب، الغاز المسيل للدموع ورذاذ الفلفل لتفريق المتظاهرين المنددين بالحرب على القطاع، والذين تجمعوا، أول من أمس، في جامعة ماكغيل في مونتريال. أما في العاصمة اليابانية فقد تجمع متظاهرون أمام السفارة الإسرائيلية، أول من أمس، وسط وجود كبير للشرطة. ووفقاً لشبكة مناهضة تجارة الأسلحة (NAJAT)، تم إغلاق الشارع أمام السفارة حيث هتف المتظاهرون: «لا تقتلوا الأطفال»، «أوقفوا المجزرة»، «أوقفوا الإبادة الجماعية». ودعا المتظاهرون الحكومة اليابانية وشركات يابانية إلى التوقف عن شراء طائرات من دون طيار من إسرائيل، ومقاطعة معرض طوكيو الدولي للفضاء، حيث من المقرر

> اعتقال 20 من جامعة المعهد الملكي للتكنولوجيا باستوكهولم

رصد

قمع متصاعد لخنق التحركات الداعمة لفلسطين

العامة بالقرب من مجمع البيت الأبيض».

إلى ذلك أمر قاضي المحكمة العليا في مقاطعة أورانج، بولاية كاليفورنيا، راندال جي شيرمان، المعين من الحاكم الجمهوري السابق أرنولد شوارزنيغر، أول من أمس، بوقف مؤقت لإضراب العمال الأكاديميين في جامعة كاليفورنيا احتجاجاً على تعامل الجامعة مع التظاهرات المؤيدة لفلسطين. وكان مجلس العمل بالولاية، قد رفض وفق صحيفة بوليتيكو الأميركية، مرتين منح الإضرابات، مما دفع جامعة كاليفورنيا للتوجه إلى القضاء. الثلاثاء الماضي، رفع دعوى ضد اتحاد العاملين الأكاديميين «4811 United Auto Workers Local» باعتبار أن الإضراب المستمر منذ أسابيع من شأنه أن يسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه مع اقتراب الطلاب من الاختبارات النهائية.

وبدأ الاتحاد، الذي يمثل 48 ألف طالب دراسات عليا يعملون مدرسين مساعدين ومدرسين وباحثين وغيرهم من الموظفين الأكاديميين في جامعة كاليفورنيا، إضرابه في 20 مايو/ أيار الماضي.

(الأناضول، رويترز، أسوشييتد برس، العربي الجديد)

عنصر أمني لبناني يتفقد الدمار في وادي جيلو جنوبي لبنان، الخميس (محمود الزيات/فرانس برس)

تقرير

حملة اعتقالات تطاول موظفين أمميين وإغاثيين واتهامات للجماعة باعتماد الترهيب لمنع نقل المقار

الحوثيون يستهدفون المنظمات

اعتقل الحوثيون، خلال الأيام الأخيرة، موظفين أمميين وإغاثيين في محافظات صنعاء والحُديدة وصعدة وعمران، شمالي البلاد، في حملة هي الأحدث في سياق استهداف المنظمات الأممية وغير الحكومية، ما يربطه مراقبون بمحاولة منع نقل مقار المنظمات من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن

نعز ـ **فخر العزب**

بلغت حملة الاعتقالات التي تنفذها جماعة الحوثيين في اليمن بحق عاملين في مجال الإغاثة ذروتها أخيراً، إذ منذ الخميس الماضي، نفذ جهاز الأمن والمخابرات التابع للحوثيين حملة اختطافات بحق أكثر من 50 موظفاً في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية في محافظات صنعاء والحُديدة وصعدة وعمران، شمالي البلاد. وكان الحوثيون يعتقلون موظفين أمميين وإغاثيين على مدى السنوات الماضية، في سياق تضييقهم الخناق على عمل المنظمات الدولية والمحلية، واستهداف العاملين فيها بتهم جاهزة ومتكررة، أبرزها تهمة التخابر. وقال وزير حقوق الإنسان في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، أحمد عرمان، في حديث صحافي، إنه حتى مساء أول من أمس الجمعة، «عدد المختطفين بلغ 50 موظفاً بينهم 18 موظفاً من الأمم المتحدة، ومن بين الموظفين المعتقلين أربع نساء، إحداهن اعتُقلت مع زوجها وأطفالها». واختُطف العاملون في المنظمات بعد مداهمة منازلهم، والتحقيق معهم داخلها، ومصادرة جوالاتهم وحواسيبهم قبل اقتيادهم على متن مركبات عسكرية إلى جهاز الأمن والمخابرات.

من جهته شدّد وكيل وزارة حقوق الإنسان، نبيل عبد الحفيظ ماجد، لـ«العربي الجديد»، على أن الوزارة «لا تزال تتابع قضية الاختطافات المستمرة، إذ بلغ عدد المختطفين 50 شخصاً، والعدد قابل للتزايد، ولا تزال تتابع الأمر مع مكتب المبعوث الأممي هانس غروندبرغ، ولذا لم يصدر أي موقف حتى الآن من قبل المنظمات نتيجة استمرار الاختطافات». واعتبر أن «استهداف جماعة الحوثيين للعاملين في المنظمات الدولية يأتي استكمالاً لحملة الاستهداف التي طاولت العاملين في هذه المنظمات طوال السنوات الماضية». وفي السياق قال قريب أحد المختطفين، لـ«العربي الجديد» طالبا عدم الكشف عن هويته، إن «جماعة مسلحة من جهاز الاستخبارات والأمن توجهت صباح الخميس الماضي إلى منزل قريبي الذي يعمل في إحدى المنظمات، حيث يسكن مع عائلته، وكان قريبي قد ذهب إلى عمله»، وأضاف أن الحوثيين تركوا بعض أفرادهم في المكان، ثم «توجهوا إلى مقر عمل قريبي وأعادوه للمنزل الذي فتشوه بدقة، وأخذوا أجهزة لابتوب وهواتف ومبالغ مالية». واعتبر أن «هذا العمل ليس له ما يبرره، فقد أخذوا كذلك مجموعة من العاملين في المنظمات نشرت أسماؤهم في مواقع عدة، وهي رسالة من الحوثيين للمنظمات الدولية وبكل وقاحة، تهدف لخلق أجواء من الرعب والخوف وهذا ديدن الحوثيين». وأعادوه للمنزل الذي فتشوه بدقة، وأخذوا أجهزة لابتوب وهواتف ومبالغ مالية». وأعتبر أن «هذا العمل ليس له ما يبرره، فقد أخذوا كذلك مجموعة من العاملين في المنظمات نشرت أسماؤهم في مواقع عدة، وهي رسالة من الحوثيين للمنظمات الدولية وبكل وقاحة، تهدف لخلق أجواء من الرعب والخوف وهذا ديدن الحوثيين». ورأى أن «على المنظمات الدولية أن تكون حازمة مع تصرفات كهذه، أو تنقل مقارها من صنعاء».

وفي هذا الصدد قال رئيس مؤسسة مسار للتنمية وحقوق الإنسان اليمنية، المحامي ذي يزن السوائي، لـ«العربي الجديد»، إن «اختطاف الموظفين العاملين في المنظمات الأممية العاملة في المجال الإنساني في اليمن، يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وكل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشأن الإنساني أثناء النزاعات والحروب». وأشار السوائي إلى أن هذه الحملة من الاعتقالات والاختطافات «تأتي بعد دعوة الشرعية المنظمات الدولية إلى نقل مقارها من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن». وأضاف أنه «تمت الاستجابة لهذه الدعوة من قبل بعض المنظمات، مما دفع جماعة الحوثيين لاستخدام هذه الانتهاكات والممارسات غير الإنسانية، وأسلوب الترهيب باختطاف الموظفين، للضغط على هذه المنظمات للبقاء في صنعاء، رغم القيود المفروضة عليها وعلى موظفيها من قبل هذه الجماعة».

وكانت الحكومة قد دعت في فبراير/ شباط الماضي، المنظمات الدولية والإقليمية لنقل مقارها الرئيسية من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن، جنوبي البلاد. كما كشف نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي اليمني نزار باصهيب، في إبريل/ نيسان الماضي، أن عدد المنظمات الدولية العاملة في اليمن «يصل إلى 122 منظمة أممية وغير حكومية، منها 107 منظمات فتحت مكاتب لها في عدن استجابة لدعوة الحكومة اليمنية».

من جهته، قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، لصحافيين أول من أمس، إن «سلطات الأمر الواقع التابعة للحوثيين احتجزت 11 موظفاً تابعاً للأمم المتحدة يعملون في اليمن». ولفت إلى أن المنظمة تسعى «للحصول على توضيحات» من سلطات الحوثيين في ما يتعلق «بظروف هذه الاعتقالات والأهم من ذلك ضمان الوصول الفوري إلى موظفي الأمم المتحدة هؤلاء»، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة تستطلع «كل القنوات الممكنة للتوصل إلى إفراج غير مشروط عن جميع هؤلاء الأشخاص في أسرع وقت». وبحسب قوله، فإن هؤلاء هم امرأتان وتسعة رجال، احتُجزوا خلال الأيام الثلاثة الماضية في محافظات حجة والحُديدة وصعدة وصنعاء. ويعمل ستة منهم لصالح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والخمسة الآخرون لخمس وكالات مختلفة هي: يونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، ويونيسف (منظمة الأمم المتحدة للأطفال)، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، هانس غروندبرغ.

ووفقاً لبيان صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية، أول من أمس، فإنه «في إحدى الحالات، احتجز الحوثيون أيضاً زوج امرأة تعمل في منظمة يمنية في المجتمع المدني وطفليها البالغين من العمر ثلاث سنوات، وتسعة أشهر».

من جهتها كشفت منظمة ميون لحقوق الإنسان والتنمية عن اختطاف الحوثيين 18 من العاملين في المنظمات الدولية والمحلية، مضيفة في بيان أول من أمس، أن مليشيا الحوثي اختطفت موظفاً واحداً من يونيسف، وستة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وواحداً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخر من برنامج الأغذية العالمي، إلى جانب موظف من مكتب غروندبرغ وآخر من منظمة إنقاذ الأطفال، وثلاثة موظفين من مؤسسة الاستجابة للإغاثة والتنمية (RRD) وهي مؤسسة مجتمع مدني يمنية. كما اختطفت اثنين من منظمة أوكسفام، وموظفا من منظمة مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية «كير»، وموظفة من مؤسسة الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهي مؤسسة يمنية حكومية». ودانت منظمة ميون «هذا التصعيد الخطير الذي يشكل انتهاكاً لامتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة الممنوحة لهم بموجب القانون الدولي»، معتبرة إياها «ممارسات قمعية شمولية ابتزازية للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية».

> نبيل عبد الحفيظ ماجد: عدد المختطفين قابل للزيادة
>
> ستيفان دوجاريك: امرأتان وتسعة رجال احتُجزوا في محافظات عدة

سوابق في الاختطاف

يواصل الحوثيون اعتقال ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة، اختطف اثنان منهم منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، وآخر منذ أغسطس/ آب 2023. كما تشمل الاعتقالات منذ قرابة عامين ونصف عام 11 يمنيا يعملون أو سبقوا أن عملوا في السفارة الأميركية لدى اليمن والوكالة الأميركية للتنمية. كما اتهمت الجماعة، في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بتصفية الموظف في منظمة أنقذوا الأطفال هشام الحكيمي تحت التعذيب بعد شهرين من اختطافه.

عنصر أمن حوثي في صنعاء، مايو الماضي (محمد حمود/Getty)

رصد

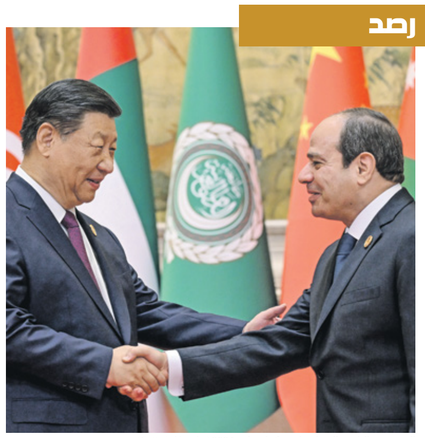

السيسي والرئيس الصيني في بكين، مايو 2024 (جايد غاو/Getty)

دوافع تقوية مصر علاقاتها مع الصين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تتباين تفسيرات خبراء مصريين لدوافع تقوية مصر علاقاتها مع الصين في الوقت الحالي، لا سيما بعدما برز الاهتمام المصري بإبراز زيارة الدولة للرئيس عبد الفتاح السيسي في مايو/ أيار الماضي إلى بكين، للمشاركة في الاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون العربي الصيني، والذي تصادف مع مرور عشر سنوات على علاقة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والصين.

يقول أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية عصام عبد الشافي، لـ«العربي الجديد»، إن «اهتمام النظام المصري بعلاقاته مع الصين يعود لهدفين أساسيين، أولهما تعزيز الفرص الاقتصادية والاستثمارية والحصول على الدعم المالي والقروض من الحكومة الصينية في ظل الأزمة الاقتصادية التي تزداد حدة مع مرور الوقت في مصر». أما الهدف الثاني «فيتعلّق بزيادة مخصصات البلاد من مجموعة بريكس»، و«رغبة النظام المصري في أن تكون مصر مقراً لجزء كبير من الاستثمارات المقبلة». ويضيف أن «النظام المصري يسعى أيضاً لـ«اتجاه نحو العلاقات مع الصين وروسيا باعتبارهما الدولتين المنافستين للولايات المتحدة الأميركية، كي يجد بديلاً للأخيرة، وذلك من باب المكافأة السياسية وفي حال تعرضه للتضييق من قبل واشنطن أو فقدان الدعم والاهتمام منها». وحول مدى تأثر العلاقات المصرية الأميركية بتوجه القاهرة ناحية الصين وسيلةً للبحث للتمويل والاستثمار من خلال مجموعة بريكس، تعتبر مديرة برنامج مصر بمعهد الشرق الأوسط في واشنطن ميريت مبروك، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «مثل هذه المجموعة يمكن أن تؤدي إلى نوع من التوازن في العلاقات الدولية الاستراتيجية على المدى الطويل، ولكن لا يجب أيضاً أن ننسى أن مصر لن تسمح لأي تحركات أو علاقات بأن تؤثر على علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية». وتضيف مبروك: «أجزم بأن مصر لن تضحي بعلاقاتها بالولايات المتحدة، بل هي تبذل جهداً كبيراً جداً لكي تحافظ على هذه العلاقة، ولكنها ومنذ بضعة أعوام تحاول توسعة نطاق علاقاتها الدولية في مناطق أخرى بالعالم، كي لا تكون معتمدة بشدة على دولة واحدة». بدوره، يقول المساعد السابق لوزير الخارجية المصري السفير عبد الله الأشعل، لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة المصرية لا تستطيع بأي حال أن تتنازل عن علاقاتها بالولايات المتحدة، وقد تكون محاولة تقوية علاقاتها مع الصين مناورة غير مقصودة». ويستبعد أن تكون زيارة السيسي أخيراً إلى بكين «لها علاقة بالضغط على إسرائيل، لأنه لا توجد دولة عربية يمكن أن تتبنى موقفاً ضد إسرائيل، ثم تواصل الولايات المتحدة علاقاتها الطبيعية معها».

أما الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة إسطنبول آيدن، عمار فايد، فيعتقد أن زيارة السيسي مبرمجة منذ مدة، وليست مرتبطة بتطورات الحرب في غزة فقط، قائلاً لـ«العربي الجديد» إن مصر «تحافظ على العلاقات مع الصين، والتي وصلت منذ عام 2014 إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة».

شرق غرب

النيجر: مغادرة 269 جندياً أميركياً

غادر أكثر من 269 جندياً أميركياً من أصل 946 النيجر، بعد اتفاق وقع في مايو/ أيار الماضي بين واشنطن والنظام العسكري في نيامي، بحسب ما أعلن الجانبان في بيان أمس السبت. وذكر البيان، الذي وقعه قائد القوات البرية النيجرية العقيد مامان ساني كياو واللواء في وزارة الدفاع الأميركية كينيث إيكمان، أنه «منذ توقيع الاتفاق بشأن انسحاب القوات الأميركية في 19 مايو، غادر النيجر أكثر من 269 من أصل 946 عنصراً إضافة إلى أطنان عدة من المعدات».

(أسوشييتد برس، فنا)

ترامب يتراجع عن رفضه التصويت بالبريد

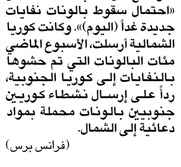

بعدما انتقد بشدة التصويت بالبريد في الانتخابات الأميركية معتبراً أنه من أسباب هزيمته في 2020 لما تضمنه من مخالفات، تخلى الرئيس السابق دونالد ترامب (الصورة) عن حملته ضد وسيلة الاقتراع هذه. وقال ترامب، في بيان أمس السبت: «يجب أن يفوز الجمهوريون وسنستخدم كل الأدوات المناسبة لهزم الديمقراطيين لأنهم يدمرون بلادنا»، متعهداً بـ«حماية الوصول إلى صناديق الاقتراع» في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

(فرانس برس)

الكونغو الديمقراطية: 50 قتيلاً في هجمات

أعلن مسؤولون في الكونغو الديمقراطية، أمس السبت، مقتل 50 شخصاً شرقي البلاد، في سلسلة هجمات جديدة شنها متمردون تابعون إلى تنظيم داعش. وقتلت القوات الديمقراطية المتحالفة 13 شخصاً في هجوم الخميس الماضي على ثلاث قرى في بيني بإقليم شمال كيفو، وذلك بعد أن كانت قتلت 39 شخصاً خلال توغلات نفذت الثلاثاء الماضي في ثلاث قرى أخرى بشمال كيفو.

(فرانس برس)

تاهب في سيول تحسباً لإرسال بالونات من الشمال

أعلن الجيش الكوري الجنوبي، أمس السبت، حالة التأهب تحسباً لاحتمال وصول بالونات جديدة مملوءة بالقمامة آتية من كوريا الشمالية اليوم الأحد. وقال متحدث باسم القوات المسلحة في سيول إن الجيش «يتابع الوضع من كثب» متحدثاً عن «احتمال سقوط بالونات نفايات جديدة غداً (اليوم)». وكانت كوريا الشمالية أرسلت، الأسبوع الماضي مئات البالونات التي تم حشوها بالنفايات إلى كوريا الجنوبية، رداً على إرسال نشطاء كوريين جنوبيين بالونات محملة بمواد دعائية إلى الشمال.

(فرانس برس)

قتيل ثامن في كاليدونيا الجديدة

توفي أمس الأول الجمعة أحد الرجلين اللذين أطلق رجال الشرطة النار عليهما الاثنين الماضي في كاليدونيا الجديدة، ما يرفع عدد القتلى، منذ بدء الاضطرابات في هذا الإقليم الفرنسي الواقع في جنوب المحيط الهادئ في 13 مايو/ أيار الماضي، إلى ثمانية. وقال المدعي العام في العاصمة نوميا، إيف دوباس في بيان أمس، إن المتوفى رجل يبلغ 26 عاماً أصيب بمقذوف في رأسه.

(فرانس برس)

إضاءة

مدينة الصدر تدفع أثمان مناهضة السلطة في العراق

تحتفظ مدينة الصدر العراقية لنفسها بخصوصية سياسية واجتماعية، فمدينة الثورة التي تبدل اسمها أكثر من مرة، والتي تعاني التهميش وتراجع الخدمات، لها تاريخ من معارضة الأنظمة التي تلاحقت، فيما تعرف منذ سنوات بالولاء لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر

داخل أحد أسواق مدينة الصدر، مايو 2024 (العربي الجديد)

بغداد ـ **محمد الباسم**

مدينة الصدر أكثر مناطق العاصمة العراقية اكتظاظاً بالسكان، وصاحبة الأسماء المتغيرة مع تغيّر الأنظمة السياسية في العراق، تُمثل الضاحية الشرقية للعاصمة بغداد وتضم 79 تجمعاً سكنياً يسمى كل واحد منها محلياً بـ«القطّاع». وهذه القطاعات ذات الكثافة السكانية الكبيرة، تجعل كل منزل فيها أقل من 100 متر، بل قد يصل في بعض الأحيان إلى أقل من 40 متراً، يسكنه نحو خمسة أفراد على أقل تقدير، لكن معظمهم يشتركون في أمرين، الأول أنهم من اللون المذهبي نفسه، وهو العرب الشيعة، والثاني أن ولاءهم المُطلق أو شبه المطلق لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

سكان مدينة الصدر هم الثقل الشعبي والسياسي للصدر، ويشكلون العمود الفقري للقوائم الانتخابية من مرشحين وناخبين في بغداد خلال المدة بين الماضيين، بالإضافة إلى جمهور المحتجين حين يطلبهم زعيمهم والجاهزين دوماً للاشتباك مع خصومهم. وتوجد شرائح قليلة تمثل أفكاراً سياسية أخرى داخل المدينة، مثل الشيوعيين.

مدينة الصدر ومسمياتها

للمدينة التي يسكنها حالياً أكثر من ثلاثة ملايين نسمة أكثر من اسم، بداية باسم «الثورة» إبان تأسيسها على يد الضابط عبد الكريم قاسم، حاكم العراق بعد قتل الأسرة الهاشمية في واقعة «مجزرة قصر الرحاب» في 14 يوليو/ تموز عام 1958. ثم يأتي اسم «الرافدين»، في عهد الرئيس عبد السلام عارف (1963-1966)، ليعود اسمها إلى «مدينة الثورة» في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (1968-1979). حتى وصول الرئيس الراحل صدام حسين إلى الحكم عام 1979، إذ تغيّر اسمها إلى «مدينة صدام»، مع بقاء انتماء أهلها إلى الاسم الأول. ثم تبدل اسم المدينة رسمياً إلى مدينة الصدر بعد الاحتلال الأميركي (2003)، مع بقاء اسمها الأول محافظاً على رمزيته، كونه يرتبط بمؤسسها عبد الكريم قاسم صاحب حملة نقل عشرات الآلاف من العراقيين الذين يعيشون أوضاعاً سيئة في مدن جنوب البلاد حينها إلى منطقة الرصافة في بغداد، وإن كان نقلهم من جنوب البلاد إلى العاصمة ولم يغير أوضاعهم، بل نقلهم من فقر مدقع إلى فقر أقل.

وتمثل مدينة الصدر حالياً حالة اجتماعية لا تشبه بقية مناطق العاصمة بغداد، فهي ذات نسيج اجتماعي متقارب، يوالي الصدر أو يقترب منه، مع وجود مقرات لفصائل مسلحة داخل المدينة على خلاف مع الصدر. أيضاً هناك أحزاب أخرى في المدينة، مثل الدعوة والفضيلة وتيار الحكمة، لكنها لا تمارس أي نشاطات سياسية كبيرة وعلنية، تخوفاً من مضايقة الصدريين أو إحداث أي مشاكل مع أنصار الصدر، الذين عادة ما يكونون الوقود الدائم للاحتجاجات التي تندلع في بغداد، حتى تلك التي تتخطى مواقف الصدر، فهم ينطلقون لمناصرة المدنيين والشيوعيين، لا سيما في المطالبة بالخدمات والإصلاحات. وبالرغم من أن مدينة الصدر تُخرّج نواباً ووزراء ومسؤولين كباراً في حكومات ما بعد الاحتلال الأميركي، إلا أنها تبقى بلا خدمات وتعاني من قلة في المستشفيات والمدارس والطرق، ومن تزايد العشوائيات وتراجع البنى التحتية فيها، ناهيك عن اضطراب الأمن وانفلات السلاح وبيعه في بعض الأسواق بصيغة علنية. كما تُعد مدينة الصدر المورد الأساسي للأيدي العاملة في العاصمة العراقية، بنسبة شباب هي الأعلى في عموم مناطق بغداد، في حين تغيب عنها الفعاليات النسوية أو الاجتماعية الترفيهية المدنية بصورها الحديثة، من جرّاء العادات والتقاليد العشائرية والدينية التي تتمسك بها مدينة الصدر.

مدينة معارضة للأنظمة

يرى الناشط في التيار الصدري علي الفتلاوي، الذي يسكن في مدينة الصدر، أن «الثورة أو مدينة صدام أو مدينة الصدر هي مدينة معارضة على طول الزمن الماضي للأنظمة، وسط دفعها ثمن مناهضتها المستمرة للسلطة في كل الأزمان». ويضيف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المدينة «حالياً تدفع ثمن موالاة مقتدى الصدر الذي يعد الزعيم الروحي لأغلب ساكني المدينة الأكثر اكتظاظاً في العاصمة».

موضحاً أن «المساحات السياسية لغير التيار الصدري موجودة، وهناك مقرات للحشد الشعبي وحزب الدعوة وتيار الحكيم والفضيلة، والساحة السياسية مفتوحة للجميع، لكن أغلب أهالي المدينة يتبعون الصدر». وبلفت الفتلاوي إلى أن «مدينة الصدر يمكن اعتبارها أكبر خزان للصدريين في العراق، ويمكن التأكيد على أن أكثر من نصف سكانها هم من أنصار الصدر، أي أن مليوني صدري موجودون داخل المدينة، بالتالي فإن القرار السياسي هنا هو القرار الصدري». ويستدرك بأن «هذا لا يعني أن الآخرين ليس لديهم الحق في المشاركة، لكن الغلبة دائماً للصدريين»، موضحاً أن «الوجود السياسي للأحزاب الأخرى ضعيف، وهي تتخوّف حتى من إقامة نشاطات علنية، وتشعر بأنها مستهدفة من قبلنا، رغم أننا لا نتدخل بنشاطاتها». ويشدّد عضو آخر في التيار الصدري على أن «مدينة الصدر كأنها رقعة من جنوب العراق، فهي داخل العاصمة، لكن كل ما فيها لا يدل على أنها في بغداد، إذ لا تزال متمسكة بالعادات العشائرية والعودة لشيوخ القبائل عند الخلافات والاشتباكات». ويقول في حديث لـ«العربي الجديد»، مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، إن «وجود التيار الصدري يمثل حالة روحية وإيمانية واجتماعية تزيد تماسك المجتمع»، موضحاً أن «المدينة توالي وتتبع سابقاً نهج محمد صادق الصدر (والد مقتدى الصدر)، وكانت تشكّل مصدر قلق لنظام صدام حسين، وهي تقدم على المواجهة دائماً. ونحن ننكر تسميتها بمدينة صدام، يمكننا القول إنها مدينة الثورة أو الصدر».

من جانبه، يبيّن الصحافي من مدينة الصدر باقر الخشمي أن «المدينة صدرية بنسبة معينة، وأن أغلب الفصائل من سكان المدينة أو يتحدرون منها، بالتالي فالمدينة تمثل أكبر تجمع لأتباع الصدر»، لافتاً إلى مرور اسمها بـ«أربع تسميات وليس ثلاث، وهي الثورة والرافدين وصدام والصدر». ويوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «بعد استشهاد المرجع محمد الصدر (1999)، شهدت المدينة ثورة ضد النظام السابق لتُقمع بوحشية، وبعد عام 2003 عايشت معارك ضارية مع القوات الأميركية، وبعد عام 2014 التحق شبابها بالقوات المسلحة للقتال ضد تنظيم داعش، لتكون لاحقاً مصدر زخم بشري لانتفاضة تشرين (أكتوبر/ تشرين الأول 2019)، ويمكن اعتبارها واحدة من أكثر مدن العراق تضحية». بدوره يشير الناشط السياسي المقرب من التيار الصدري، عصام حسين، إلى أن «مدينة الصدر أو الثورة، تعتبر واحدة من أكثر مدن العراق عطاءً، وهي ترفد العراق بالمبدعين والمثقفين والفنانين، مع العلم أنه جرت محاولات كثيرة للاستهزاء بدورها الكبير، وسط فشل جميع الحكومات في توفير البنى التحتية والخدمات لها». ويشدّد في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن «المدينة تحتاج حالياً إلى أسواق وبنايات، بالإضافة إلى الاهتمام الحكومي من بنى تحتية واستثمارات». ويلفت إلى أن «المدينة تعتبر حاضنة للصدريين، مع وجود تيارات أخرى موالية لـ(زعيم ائتلاف دولة القانون نوري) المالكي وغيره، بالإضافة إلى الفصائل المسلحة».

> علي الفتلاوي: القرار السياسي في المدينة يعود للتيار الصدري
>
> عصام حسن: فشلت جميع الحكومات في توفير الخدمات للمدينة

أدى فشل الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في إشراك دول «الجنوب العالمي» في مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا إلى إراحة روسيا، فيما تلعب التطورات العسكرية على الأرض الدور الأهم في إجبار هذا الطرف أو ذاك على تقديم تنازلات

فشل جهود إشراك «الجنوب العالمي» يريح روسيا

مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا

- **كيف تتراجع عن مناقشة نقاط كثيرة في خطة زيلينسكي عقب إحجام عدد من الدول عن الحضور بسبب عدم دعوة موسكو**
- **روسيا ترى أن الاجتماع لن يتيح أي قيمة مضافة وتعول على التقدم الميداني لإرغام أوكرانيا على إعطاء تنازلات**

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

قبل أيام من الموعد المقرر لعقد مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا في منتجع بجبال الألب في مدينة لوسيرن يومي 15 و16 يونيو/ حزيران الحالي، بدا أن الجهود الأوكرانية الحثيثة في إشراك دول «الجنوب العالمي»، لا سيما الصين والبرازيل، في المؤتمر للضغط على روسيا فشلت. وجاء ذلك على الرغم من الجولات المكوكية للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في أوروبا وآسيا، منذ نهاية الشهر الماضي، لاقناع مزيد من الدول الفاعلة من خارج أوروبا والقارة الأميركية بحضور مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا لإنهاء الحرب المتواصلة في أوكرانيا منذ فبراير/ شباط 2022 من دون مشاركة روسيا الطرف الثاني في الحرب.

وأكد مكتب الرئيس الأوكراني، في بيان مطلع الشهر الحالي، مشاركة نحو 107 وفود تمثل الدول والمنظمات الدولية في المؤتمر. وكانت وزارة الخارجية السويسرية أعلنت، أخيراً، أنها أرسلت 160 دعوة للدول والمنظمات الدولية للمشاركة في المؤتمر، مشيرة إلى أن أكثر من 80 دولة أكدت حضوره. وحسب الموقع الإلكتروني لزيلينسكي فإن هدف مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا الرئيسي هو توفير «منصة للحوار حول سبل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم لأوكرانيا وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي»، ووضع «إطار لتحقيق هذا الهدف». وفي ظل إحجام عدد من الدول عن المشاركة في مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا بسبب عدم دعوة روسيا، تراجعت كييف عن مناقشة الكثير من النقاط الأساسية في خطة زيلينسكي المكونة من عشر نقاط، والتي تم عرضها للمرة الأولى أمام قمة العشرين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وقال المتحدث باسم الرئاسة الأوكرانية، سيرغي نيكيفوروف، إن المحادثات التي تعتمد على صيغة السلام المكونة من 10 نقاط التي طرحها زيلينسكي، ستعطي الأولوية لثلاثة مواضيع رئيسية، هي الأمن الغذائي والسلامة النووية والإفراج عن جميع الأسرى. وأشار، في لقاء مع القنوات الحكومية الأوكرانية الثلاثاء الماضي، إلى أن «هذه النقاط الثلاث على وجه التحديد لديها القدرة على توحيد دول ذات وجهات نظر مختلفة».

ورغم أن الحضور أفضل بكثير من المؤتمرات التي عقدت العام الماضي في كوبنهاغن (15) وجدة (43) ومالطا (66)، واجتماع دافوس في يناير/ كانون الثاني الماضي بحضور ممثلي 83 دولة، والتي ناقشت جميعها صيغة السلام الأوكرانية فإن غياب الصين ودول مجموعة «بريكس»، باستثناء تمثيل متدنٍ للهند، وكذلك السعودية وباكستان ودولٍ آسيوية وأفريقية فاعلة عن مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا يقوّض أساس المؤتمر الهادف إلى اشراك دول «الجنوب العالمي» في الضغط على روسيا عبر تبنيها بعض نقاط خطة السلام الأوكرانية. وأخفق زيلينسكي في إقناع دول آسيا في دعم مؤتمر السلام في سويسرا لمواجهة الخطر الروسي الذي يهدد أمنها، رغم حرصه على المشاركة في «منتدى حوار شانغريلا» في سنغافورة، الأسبوع الماضي، بحضور رؤساء وقادة جيوش عشرات الدول المطلة على المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا. وعجز خطاب وزيرة الدفاع الهولندية كايسا أولونغرين في جلسة نقاش في المنتدى في إثارة قلق الآسيويين من الحرب، وحضهم على المشاركة مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا حين قالت: «أعلم أن الحرب في أوكرانيا تبدو بالنسبة للبعض هنا أبعد مما هي عليه من وجهة نظري، لكنني على قناعة تامة بأنه سيكون للنتيجة تأثير عميق علينا جميعاً وعلى النظام الأمني العالمي». وإضافة إلى عدم الثقة بالولايات المتحدة والغرب لعوامل تاريخية، فإن الكثير من الدول الآسيوية تشارك الدول الغائبة عن مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا بضرورة دعوة روسيا إليه، ومناقشة خطط أخرى للسلام غير خطة زيلينسكي من أجل الخروج بنتائج.

وشكل إعلان غياب الرئيس الأميركي جو بايدن عن مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا ضربة قوية لكييف. وأكد البيت الأبيض، في بيان مطلع الأسبوع الحالي، أن نائبة الرئيس كامالا هاريس ستمثل بلادها في القمة ضمن وفد يضم مستشار الأمن القومي جيك سوليفان. وسعى المتحدث باسم الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي إلى التخفيف من تأثير غياب بايدن. وقال، الاثنين الماضي، رداً على سؤال فيما إذا كان الرئيس يبعث برسالة خاطئة على مستوى العالم من خلال التخلي عن مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا لحضور حفل جمع تبرعات في كاليفورنيا: «لم يكن هناك أي زعيم في جميع أنحاء العالم يدعم أوكرانيا أكثر شدة من جو بايدن». وأضاف أن هاريس ستحضر القمة «بسبب رغبتنا في أن نكون ممثلين حول تلك الطاولة»، وسيساعد وجودها في إثبات أن «أوكرانيا ليس لديها داعم أقوى من الولايات المتحدة». وشدد على أنه «بغض النظر عمن يمثل الولايات المتحدة في هذه القمة، لا يمكن القول إن الولايات المتحدة تراجعت بأي شكل من الأشكال عن دعم أوكرانيا».

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، في تصريح صحافي مطلع الأسبوع الحالي، إن القمة ستكون «عديمة الجدوى على الإطلاق» بدون مشاركة روسيا. وقال مسؤولون أوكرانيون أكثر من مرة إنه من الممكن دعوة موسكو لحضور قمة مستقبلية لبحث إنهاء غزوها لكن بشروط كييف. وأوضح وزير الخارجية الاوكراني، دميترو كوليبا، في تصريح صحافي في الثاني من مايو الماضي، أن «هناك طريقتين فقط لإيصال روسيا إلى موقف حيث تتصرف بحسن نية، الأول هو النجاح في ساحة المعركة، والثاني هو وجود تحالف من الدول التي تتقاسم نفس المبادئ ونفس النهج». وأشار إلى أن «النقطة الأخيرة هي أيضاً السبب الرئيسي وراء عدم مشاركة روسيا في القمة المقبلة في سويسرا». ولم يستبعد كوليبا إمكانية إجراء لقاءات ومفاوضات مباشرة مع روسيا في مرحلة لاحقة. وتأمل كييف في أن يشكل مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا نقطة انطلاق في الطريق الصعب إلى السلام، عبر بناء شكل من أشكال الإجماع الدولي يحدد شكل وآليات عملية السلام، وما هي المبادئ التي ينبغي أن تستند إليها، وكيف يمكن لروسيا أن تشارك في العملية. وتسعى أوكرانيا إلى أن يوقع ممثلو الدول الحاضرة في مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا على وثيقة للمبادئ المشتركة لحل الصراع تكون إطاراً لمحادثات سلام مستقبلية بين روسيا وأوكرانيا تنتهي لمصلحة كييف. وتنطلق كييف من أساس المؤتمر، وهو خطة السلام الأوكرانية (خطة زيلينسكي) ذات النقاط العشر، والتي تركز بقوة على الحاجة إلى استعادة سلامة أراضي أوكرانيا وحدود الدولة المعترف بها دولياً. وتدعو «خطة زيلينسكي» للسلام أيضاً إلى انسحاب جميع القوات الروسية من أراضي أوكرانيا، وإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة جرائم الحرب الروسية، وتقديم ضمانات ضد أي عدوان روسي مستقبلاً. وتتضمن الخطة إلى جانب القضايا المباشرة المتعلقة بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، اتخاذ تدابير لمعالجة قضايا مثل الإشعاع والسلامة النووية، وأمن البنى التحتية للطاقة والطاقة، والأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك تدابير لضمان استمرار إمدادات الحبوب الأوكرانية لبعض دول العالم الفقيرة.

وكشفت روسيا جهودها الدبلوماسية في الشهور الأخيرة لحض الدول على عدم المشاركة في مؤتمر سويسرا. وشكك المسؤولون الروس في مصداقية سويسرا بصفتها طرفاً محايداً. وفي 20 مايو/ أيار الماضي وصف المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا بأنه مجرد تجمع لن يقدم أي قيمة مضافة. وقال، في اجتماع لمجلس الأمن الدولي: «إن مؤتمر السلام الزائف المقرر عقده في سويسرا هو استمرار للاجتماعات الفاشلة السابقة التي عقدت في كوبنهاغن وجدة ومالطا ودافوس، ومن حيث المبدأ لن يقدم أي قيمة مضافة». ورداً على برنامج مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا رأى نيبينزيا أن أساس النقاش في الاجتماع سيكون «صيغة السلام التي طرحها زيلينسكي، محذراً من طرق الغرب الملتوية لزيادة حضور دول «الجنوب العالمي». وقال: «لا تخطئوا، فالخطة الملتوية لرعاة الحدث هي أن يعرضوا على الضيوف جدول أعمال يُفترض أنه غير تصادمي، مع التركيز بشكل خاص على الأمن النووي والغذائي وحرية الملاحة وتبادل الأسرى والمعتقلين وعودة الأطفال، ثم تقديم وجودهم على أنه انضمام مفترض إلى إنذار نهائي لروسيا». وفي الأسبوع الماضي، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في بيان، إن لديها نسخة من جدول أعمال القمة النهائي، الذي لا يزال يحتوي على تسع من نقاط زيلينسكي العشر، بما في ذلك «الطلب النهائي» من روسيا بسحب قواتها والعودة إلى حدود عام 1991، والتعويضات وإعادة البناء من الأصول الروسية المجمدة.

وفي خطوة بدا أنها منسقة مع روسيا، أعلنت الصين والبرازيل، في مايو/ أيار الماضي، عن مبادرة مماثلة لمؤتمر سويسرا. وقال وزير الخارجية الصيني وانغ يي، في تصريح صحافي الأربعاء الماضي، إن الفكرة حظيت بدعم 45 دولة، 26 منها مستعدة للانضمام إلى «فهم مشترك للحقائق الحالية». وهذه الحقائق تنص على أنه يتعين على كييف وموسكو أن تشاركا في المفاوضات، وستكون النتيجة اتفاقاً عادلاً يأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين ويضع المصالح الوطنية في المقدمة. وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، اقترح في 30 مايو الماضي، أن تقوم الصين بترتيب مؤتمر سلام تشارك فيه روسيا وأوكرانيا.

رغم حديث موسكو المتواصل عن انفتاحها على المفاوضات لوقف الحرب، فإن الشروط التي تضعها ترقى إلى الطلب من كييف الاستسلام الكامل. ويمكن إجمال الشروط الروسية في التصريحات التي أدلى بها بوتين في مايو الماضي، وحدد فيها الشروط الروسية لانهاء الحرب أو تجميدها، وتنطلق من البناء على الاتفاقات المبدئية مع كييف التي تقول موسكو إنه تم التوصل لها في المفاوضات ما بين مارس/ آذار ومايو 2022 أساسا لأي مفاوضات، إضافة إلى الاعتراف بـ«الحقائق الجديدة على الأرض»، أي أن تحتفظ روسيا بما حققته على الأرض والسيطرة على قرابة 18 في المائة من أراضي أوكرانيا. وتطالب موسكو كييف بالحياد وعدم الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) ونزع السلاح، وإنهاء مظاهر «النازية الجديدة». وبدا أن موسكو ستزيد مطالبها حول بناء منطقة عازلة منزوعة السلاح على الحدود مع أوكرانيا لمنع الهجمات بالصواريخ والمسيرات. ومنذ بدء الاعلان عن مبادرات لتسوية النزاع، مثل المبادرات الصينية والأفريقية، بات الصراع بين البلدين دبلوماسياً وعسكرياً، ويتأثر موقف كل منهما بالتطورات على الأرض. ورغم التقدم الميداني الروسي في الشهور الأخيرة، رفضت أوكرانيا تقديم تنازلات مراهنة على زيادة الدعم الغربي، وإبعاد حلفاء روسيا عنها. في المقابل تبدو روسيا مرتاحة أكثر، فقد حققت قواتها بعض المكاسب التكتيكية في الشرق والشمال الشرقي، لكنها غير قادرة على تحويلها إلى تقدم استراتيجي كبير محتمل. كما أن فشل الغرب وأوكرانيا في جذب دول مؤثرة مثل الصين والسعودية وباكستان وغيرها لحضور مؤتمر سويسرا للسلام في أوكرانيا يقوي الدبلوماسية الروسية. ومن المؤكد أن التطورات العسكرية على الأرض ستؤدي الدور الأهم في إجبار هذا الطرف أو ذاك على تقديم تنازلات، بدءا من التخلي عن الشروط المسبقة. فموسكو تشكك في شرعية زيلينسكي بعد انتهاء فترة رئاسته في 20 مايو الماضي، وزيلينسكي أصدر مرسوماً في 30 سبتمبر/ أيلول الماضي بعدم التفاوض مع بوتين رداً على ضم المقاطعات الأوكرانية الأربع. كما أن الوقائع الميدانية وحجم الضغوط الدولية على روسيا والدعم المقدم لأوكرانيا ستلعب دوراً مهماً في مستقبل الصراع وطرق تسويته.

جنود أوكرانيون على جبهة خاركيف، 3 يونيو 2024 (خوسيه كولون/الأناضول)

بوتين: سنحقق النصر

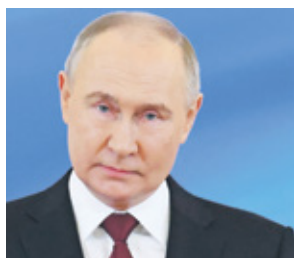

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة)، أن روسيا ستنتصر في أوكرانيا. وقال بوتين، خلال الجلسة العامة في منتدى بطرسبرغ أمس الأول الجمعة، إن «جميع النزاعات المسلحة تنتهي بنوع من اتفاقيات السلام، ومع ذلك، كما قال لي أحد الزعماء السابقين لدولة أوروبية مهمة إلى حد ما، فإن كل هذه الاتفاقيات يمكن أن تقوم إما على أساس الهزيمة العسكرية، أو على أساس النصر، نحن نسعى جاهدين وسوف نحقق النصر».

ماكرون: لمسات أخيرة لإرسال مدربين إلى كييف

أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، مساء أول من أمس الجمعة، إلى جانب نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في باريس، أنه يريد «وضع اللمسات الأخيرة على تحالف» الدول المستعدة لإرسال مدربين عسكريين إلى أوكرانيا. وأضاف أن الأوكرانيين «عبروا صراحة عن احتياجاتهم لسبب بسيط»، ألا وهو أنهم في صدد «التعبئة» وسيتعين عليهم «تدريب عشرات آلاف الجنود»، وهو أمر «أكثر عملية على الأراضي الأوكرانية».

تبادل إسقاط مُسيّرات

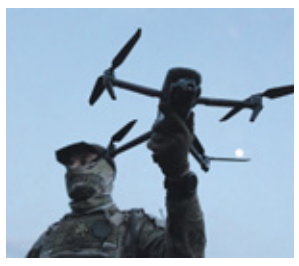

تبادلت روسيا وأوكرانيا، أمس السبت، الإعلان عن إسقاط طائرات مُسيرة. وأعلن رئيس جمهورية أوسيتيا الشمالية-ألانيا في روسيا سيرغي مينيايلو، على منصة تليغرام، تدمير ثلاث طائرات مسيرة أوكرانية في بلدة موزدوك في المنطقة. وذكرت وكالات أنباء روسية أن هذا هو أول هجوم بطائرات مُسيرة على المنطقة. من جهتها، أعلنت القوات الجوية الأوكرانية إسقاط تسع مُسيرات روسية من بين 13 فوق أربع مناطق بالبلاد.